

## تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1999 - 2018"

### The Evaluating the Impact of Fluctuations in the Purchasing Power of the Euro-Dollar Exchange Rate on Public Financial Indicators in Algeria "An Empirical Study for the Period 1999-2018"

د: حاجي يوسف<sup>1</sup> د: قريبيح بن علي<sup>2</sup> أ: دحماني محمد<sup>3</sup>

1. جامعة احمد دراية ادرار، [Youssoufghbh@gmail.com](mailto:Youssoufghbh@gmail.com)

2. المدرسة العليا للاقتصاد بوهران، [Koribenali@yahoo.fr](mailto:Koribenali@yahoo.fr)

3. جامعة عمار ثليجي الاغواط، [Dahohamo@gmail.com](mailto:Dahohamo@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2019/06/11

تاريخ الاستلام: 2020/05/21

#### Abstract :

This study aims to evaluate the effect of fluctuations in the purchasing power of the (USD / EURO) exchange rate during the period 1999-2018; in order to determine the sensitivity of the periodic changes in the purchasing power of the Dollar to the Euro against the general fiscal indicators in Algeria. After statistical and empirical processing of the study data, the results showed that there is a positive and high elasticity to the public revenues of the country as a result of changes in the real Euro-Dollar exchange rate, which is estimated at (1.23), with a lower impact on public expenditures, as its elasticity was estimated at (0.59). The study results showed that the increase in the purchasing power of the Dollar against the Euro by (1%) led to a decrease in the public budget deficit by (17.2%).

**Keywords:** keywords, Euro-dollar Exchange Rate, Public Financial Indicators, Algeria, Ordinary Least Squares Method.

#### المخلص:

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف (USD/EURO) خلال الفترة 1999-2018. وذلك بغرض الوقوف على مدى حساسية التغيرات الدورية في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على مؤشرات المالية العامة في الجزائر. وبعد المعالجة الإحصائية والقياسية لبيانات الدراسة، أظهرت النتائج وجود مرونة ايجابية ومرتفعة للإيرادات العامة للدولة نتيجة للتغيرات في سعر صرف اليورو دولار الحقيقي، قدرت بحوالي (1.23). وبدرجة أقل بالنسبة للنفقات العامة، بحيث قدرت مرونتها بحوالي (0.59). كما تبين من خلال نتائج الدراسة أيضا، بأن الزيادة في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو بنسبة (1%) أدت إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (17.2%).

**الكلمات الدالة:** سعر صرف اليورو دولار، مؤشرات المالية العامة، الجزائر، طريقة المربعات الصغرى العادية.

#### مقدمة

تعد مسألة تقلب العملات الدولية من بين أهم وأخطر الظواهر النقدية على المستوى الدولي، والتي يتسع نطاقها بشكل واسع ومستمر على الأقل منذ بداية انهيار نظام بروتن وودز عام 1971. لاسيما بعد أن أصبح مفهوم التقلب ملازما للعملات الدولية والارتكازية على المستوى الدولي، وبعد أن أصبح التقلب في قوتها الشرائية هو الأصل والاستقرار في قيمها هو الاستثناء. وتعتبر تقلب العملات الدولية ذات تأثير قوي على العديد من

المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية عامة. وذلك بعد نجاح الدول المتقدمة صناعيا في إدماج هذه الاقتصادات منذ أوائل السبعينات، من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، ورأس المال الأجنبي، والفوائض البترولية وتدويل سوق العمل. وتتضح ملامح هذا الاندماج من خلال مؤشرات التجارة الخارجية، والدين العام الخارجي وأعبائه، وتحليل بنود ميزان المدفوعات، وبنود الموازنة العامة بالتبعية.

وعلى صعيد الاقتصاديات النفطية - بما فيها الاقتصاد الجزائري، فقد أيقنت خطورة تقلب العملات الدولية منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك بعد الانخفاض الحاد في قيمة الدولار الأمريكي عام 1971. ودخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من نظم أسعار الصرف تحت مسمى " نظام سعر الصرف الموعوم (المرن) ". وما نتج عن ذلك من انخفاض لمعظم العملات الرئيسية في العالم وتراجع القوة الشرائية للصادرات النفطية لهذه الدول. ونظرا لطبيعة العلاقة بين قيمة الدولار وأسعار النفط الخام، فإن التقلبات في القوة الشرائية للدولار - لاسيما بعد ظهور اليورو - لا محالة ستؤثر بشكل كبير على المتحصلات من النقد الأجنبي والمدفوعات منه، ومن ثم كافة أرصدة التوازن الخارجي. ولا يقتصر الأمر على مراكز موازين المدفوعات فحسب، بل يمتد أثر تقلب القوة الشرائية للدولار وباقي العملات الرئيسية في العالم على الموازنات العامة لهذه الدول.

### الإشكالية:

على ضوء ما سبق، وفي خضم العلاقات الاقتصادية المتداخلة بين مؤشرات التوازن الخارجي ومؤشرات المالية العامة في الجزائر والعملات المتنوعة المرتبطة بهما، يتبادر للأذهان التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تتأثر مؤشرات المالية العامة في الجزائر بتقلبات سعر صرف اليورو دولار؟ للإجابة على التساؤل المحوري للدراسة، لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى حساسية الإيرادات العامة في الجزائر لتقلب القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو؟
- كيف يمكن أن تؤثر تقلبات القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على حجم الإنفاق العام في الجزائر؟
- ما هو الأثر النهائي لتقلب سعر صرف اليورو دولار الحقيقي على العجز الموازني في الجزائر؟.

### الفرضيات

- تؤدي الصدمات الايجابية في القيمة الحقيقية للدولار، إلى إحداث أثر ايجابي في الإيرادات العامة.
- تحسن القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو، تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام، طالما بقيت العوامل الأخرى على حالها.
- تؤدي الزيادة الحقيقية في سعر صرف اليورو دولار إلى انخفاض العجز الموازني، تحت شرط بقاء جميع العوامل الأخرى على حالها.

### أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دراسة أسعار الصرف، وذلك باعتباره حلقة الربط بين الاقتصادات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملاتها الاقتصادية بصفة عامة، بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة بين أسعار

الصرف والتوازنات الاقتصادية الكلية لأي دولة، من خلال ارتباطه المباشر وغير المباشر بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية فيها، كرصيد ميزان المدفوعات، رصيد الميزانية، معدل التضخم، سعر الفائدة، معدل النمو. وتزداد دراسة سعر الصرف أهمية عند التطرق لسعر صرف اليورو دولار، ومدى تأثيره على الاقتصاديات النفطية ومختلف الاقتصاديات التي تربطها علاقات اقتصادية أو تجارية مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية أو دول منطقة اليورو، أو على الأقل ترتبط عملاتها بإحدى العملتين الدولار أو اليورو أو هما معا. هذا وإن كان الاقتصاد العالمي برمته يتأثر بتقلبات سعر صرف اليورو دولار، على اعتبار أن سعر صرف اليورو دولار هو أهم زوج سعر صرف متداول في سوق الفوركس من جهة، ولأن عمليتي الدولار واليورو تعتبران أهم عمليتين قياديتين في الترتيب العالمي، وذلك من حيث الوظائف وأهمية الأدوار التي تؤديها كل منهما على مستوى الاقتصاد العالمي، من جهة أخرى.

### أهداف الدراسة

نصبو من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وحيد، يتمثل في قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف اليورو دولار على مؤشرات التوازن المالي في الجزائر. فضلا عن إيضاح قنوات التأثير والتأثر المحتملة لتقلب القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على كل من حجم الإيرادات العامة، النفقات العامة، ورسيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

### المنهج المعتمد

للإجابة على التساؤلات الفرعية أعلاه، ومن أجل اختبار ومناقشة الفرضيات المصاغة، نستند في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغرض وصف مختلف الظواهر المدروسة، وربط الأسباب بالنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

### تقسيمات الدراسة

بناء على ما تقدم، يتم تنظيم هذه الورقة وفقا لخطة مكونة من جزأين، فالجزء الأول نظري بحث يتناول مجموعة من المفاهيم عامة الملائمة لطبيعة الدراسة، وتتعلق أساسا بسعر الصرف، تقلبات سعر الصرف وعلاقتها بالعجز الموازني. ويتناول الجزء الثاني الدراسة التطبيقية، وذلك بغرض تقدير أثر تقلبات سعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة في الجزائر.

### المحور الأول : الإطار النظري للدراسة

يستعرض هذا الجزء من الدراسة مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي من المفيد التطرق إليها من أجل إسقاطها على الجانب التطبيقي لاحقا، ويتعلق الأمر بالمفاهيم النظرية لماهية سعر الصرف الأجنبي، عجز الموازنة العامة وعلاقتها بسعر الصرف الأجنبي.

## الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف الأجنبي

## أولاً: مفهوم سعر الصرف الأجنبي

للقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي، يتوجب تحديد معنى الصرف الأجنبي "Foreign Exchange" اصطلاحاً. فهو يحمل أكثر من معنى، فمرة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي "Currency Foreign"، وأخرى يفصد به عملية تبادل النقود الأجنبية، أو انه يعبر عن المعنيين في آن واحد. كما أن كلمة "Exchange" تعني نقد كما قد تعني تبادل أو صرف النقد. وعلى هذا الأساس، فإن سعر الصرف الأجنبي يقصد به: "وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية" (الغالبى، 2011، ص22)، أو "هو سعر النقد المحلي Domestic Money Price" للنقد الأجنبي "Foreign Money". ويعرف أيضاً: "بأنه قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية"، كما يمكن أن يعبر سعر الصرف: "عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها". فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى. (حشيش و شهاب، 2003، ص176)

## ثانياً: طرق تسمية (تسعير) أسعار العملات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية

فيما يتعلق بتسمية الأسعار في أسواق العملات الأجنبية فإنه يتم وفقاً لطريقتين متفق عليهما وهما:

**1- الطريقة الأوروبية European Terms:** بموجب هذه الطريقة تكون العملة التي تسمى هي الدولار الأمريكي (المحلية مثلاً) والسعر الذي يعطى هو سعر الدولار بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" (الأجنبية فرضاً)، أي تحديد ما يساوي الدولار الواحد من العملة الأوروبية "اليورو". (يوسف حسن، 2010، ص105) وبتفصيل آخر يمكن القول أن وحدة العملة الأجنبية بصفة عامة هي الثمن ووحدة العملة المحلية هي المبيع أو السلعة، فوفقاً لهذه الطريقة (الطريقة غير المباشرة) يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه: "مقدار ما يدفع من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية". وتعتبر هذه الطريقة عموماً عن حالة التحديد اليقين لسعر الصرف، حيث تكون العملة الوطنية هي موضوع التحديد، أي هي المحددة، بينما تكون العملة الأجنبية هي عملة التحديد. تجدر الإشارة هنا إلى أن الجنيه الإسترليني، الدولار الأسترالي، الدولار النيوزيلندي، واليورو هي العملات الأربعة في العالم فقط التي تخضع لطريقة التحديد اليقين، أما باقي عملات العالم فهي تحدد تحديداً غير يقيني، أي أن العملة المحلية هي دائماً عملة التحديد أما العملة الأجنبية فهي العملة المحددة. (مجيطنة، 2013، ص ص72-73) وهو مضمون الطريقة الأمريكية.

**2- الطريقة الأمريكية US Terms:** تتم التسمية بهذه الطريقة بعكس الطريقة السابقة، حيث تكون العملة التي تسمى بموجب هذه الطريقة هي العملة الأوروبية والسعر الذي يعطى هو سعر العملة الأوروبية بالدولار الأمريكي، أي ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية "اليورو" من الدولار الأمريكي. (يوسف حسن، 2010، ص106) فبموجب هذه الطريقة (المباشرة) وعلى العكس من الطريقة الأولى، تعتبر وحدة العملة

المحلية بصفة عامة هي الثمن ووحدة العملة الأجنبية هي المبيع أو السلعة، وتعريف سعر الصرف الأجنبي الموافق لهذه الطريقة هو: " عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية". (محيطة، 2013، ص73)

ثالثاً: صيغ سعر اصرف: يحتمل اللفظ "سعر الصرف" عدة صيغ نذكر منها:

1. **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه: "سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة محلية". ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق اصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات. (بوخاري، 2010، ص120) والمقصود بهذا التعريف هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، وبهذا المفهوم فإن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يعني تدهور العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية، في حين يؤدي انخفاض سعر الصرف الاسمي إلى تحسن العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية. (العباس، 2003، ص04)

2. **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي: " عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية" (صيد، 2013، ص24)، أو هو نسبة مبادلة الموارد المحلية القابلة للتصدير بالموارد الخارجية وفقاً لمبدأ التكاليف النسبية المقدره بالعملات الوطنية للبلدان محل التعامل. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي بأنه مقدار ما يضحى به من السلع والخدمات التي يتوجب على المشتريين اقتطاعها عندما يستخدمون عملتهم الوطنية لشراء وحدة نقدية أجنبية. واستناداً لهذا المفهوم، فإن مبادلة عملة بلد ما بأخرى ما هو في حقيقة الأمر إلا مبادلة لمقادير معينة من الموارد تكافئ مقدار ما تشتريه كل عملة في بلدها من سلع وخدمات. ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار في البلدين محل التعامل وسعر الصرف الاسمي. ويكون وفقاً للصيغة الآتية: (العباس، 2003، ص05)

$$R_e = \frac{EP^*}{P}$$

حيث:

$R_e$ : سعر الصرف الحقيقي،  $E$ : سعر الصرف الاسمي،  $P$ ،  $P^*$ : الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية للبلد المعني، كما يمكن من خلاله التعرف فيما إذا كان البلد يحقق مكاسب أو خسائر في معاملاته مع العالم الخارجي.

3. **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** وهو عبارة عن أسعار الصرف الثنائية المرجحة بحصص التجارة بين البلد محل الدراسة وبلدان المتاجرة الرئيسية، والغرض منه قياس ما إذا كانت القيمة الاسمية أو الخارجية لعملة بلد ما قد ارتفعت أو انخفضت أو ظلت دون تغيير مقابل سلة عملات مرجحة بنسب التجارة الدولية. (نصر، 2001، ص23). ولحساب هذا الأخير لابد من المرور على ثلاث مراحل هي: (حميدات، 2005، ص82).

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين، ويتم إعطاء معامل ترجيح لكل عملة على أساس الأهمية وقوة التبادل التجاري بين البلد والشريك التجاري؛
- إيجاد قيمة سعر الصرف الاسمي الثنائي بالنسبة لسنة الأساس مع العلم أن ميزان المدفوعات لسنة الأساس يكون متوازن؛
- ومن ثم يتم حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي وفقا للعلاقة التالية: (Turner & Van'tdack, 1997, P03)

$$NEER^t = \prod_{i=1}^n (e_{j,i}^t)^{w_i}$$

حيث:

$NEER^t$ : مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي في الزمن  $t$ ،  $(e_{j,i}^t)$ : مؤشر سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية  $i$  في الزمن  $t$  (معبرا عنه بعدد الوحدات من العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية)،  $w_i$ : معامل الترجيح للعملة  $i$ ، وهو يعبر عن الوزن التجاري المخصص لعملة الشريك التجاري  $i$ ،  $n$ : عدد البلدان المنافسة في المجموعة المرجعية للشركاء التجاريين.

4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الاسمي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (قدي، 2005، ص106) ويعبر عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالصيغة التالية: (Spilimbergo & Vamvakidis, 2000, P17)

$$REER^t = \prod_{i=1}^n \left( \frac{e_{j,i}^t P_j^t}{P_i^t} \right)^{w_i}$$

حيث:

$REER^t$ : مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الزمن  $t$ ،  $(e_{j,i}^t)$ : مؤشر سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية  $i$  في الزمن  $t$  (معبرا عنه بعدد الوحدات من العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية)،  $\frac{P_j^t}{P_i^t}$ : نسبة مؤشر الأسعار في البلد محل الدراسة إلى مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي  $i$  في الفترة  $t$ ؛  $w_i$ : الوزن النسبي للبلد الأجنبي  $i$ .

ويعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية الشاملة للبلد على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف، كما يبين قدرات البلد التنافسية مع شركائه التجاريين الرئيسيين على سوق خارجي عن كليهما، وهذه هي الوظيفة الأساسية لمؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية.

رابعا: **تقلبات أسعار الصرف**. يقصد بتقلبات سعر صرف العملة، ذلك الانحراف المؤقت أو المستمر لسعر الصرف الاسمي الفعلي أو الحقيقي لتلك العملة عن متوسط سعر صرفها التوازني، الذي يحقق تكافؤ القوة الشرائية النسبي لهذه العملة مقابل أسعار صرفها بالعملات الأخرى. (نصر، 2002، ص19) وقد يكون هذا

الانحراف أو التغير في قيمة العملة مقصودا، مثلما هو الحال في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وتعتمد إليه السلطات المالية والنقدية في الدولة من أجل تحقيق أغراض اقتصادية معينة، وقد يكون هذا التغير عن غير قصد، مثلما هو الحال في ظل نظام سعر الصرف المرن، ويحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على العملة المعنية. وعادة ما تستخدم صيغ سعر الصرف المختلفة (سعر الصرف الاسمي، الحقيقي، الفعلي الاسمي، الفعلي الحقيقي، سعر الصرف التوازني، وغيرها) كمقاييس للتدليل على تقلبات سعر صرف العملة المعنية واتجاه تحركها خلال فترة زمنية معينة.

### الفرع الثاني: العجز الموازني وعلاقته بتقلبات سعر الصرف الأجنبي

**أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة:** عندما تزيد النفقات العامة للدولة على إيراداتها يحدث عجز في الموازنة العامة، وهو يعرف بالعجز النقدي. وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا إليه أو مطروحا منه صافي حيازة الأصول المالية. (إبراهيم إبراهيم، 2015، ص 97-98) أي أن العجز المالي يتحقق عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العامة، مما يدفع إلى اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق. (بركات، 1998، ص 398) ويعرف أيضا على أنه: "قصور الإيرادات العامة المقدرّة للدولة عن سداد النفقات المقدرّة". (زيان، 1999، ص 92) وقد أشار دليل إحصاءات مالية الحكومات الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن عجز الموازنة العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي المطلوب، إلى جانب الإيرادات والمنح، لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة. ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض. (إبراهيم إبراهيم، 2015، ص 98) هذا ويمكن النظر بشكل عام إلى عجز الموازنة العامة بمنظاريين هما: (عالمي، 2016، ص 64)

**1. المعنى المالي والمحاسبي:** عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة إيراداتها.

**2. المعنى الاقتصادي والاجتماعي:** حيث يتمثل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، أي عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها ايجابية.

وعليه فإن جوهر قضية العجز الموازني يتبلور بصفة عامة في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، ويستدل على مدى التفاوت بين جانبي النفقات والإيرادات العامة من خلال تقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة، أي ما يطلق عليه مصطلح درجة حساسية التغيرات في الإيرادات العامة تجاه التغيرات في النفقات العامة، ويعبر عنها بالصيغة التالية: (أيوب، 2000، ص ص 41-42)

$$\theta_{\epsilon} = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta E}{E}$$

حيث:

$\Delta T$ : يشير إلى معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير النسبي في النفقات العامة،  $\Delta E$ : التغير في النفقات العامة،  $E$ : إجمالي النفقات العامة.

وتعكس قيمة  $\Delta T$  مدى وجود الفجوة القائمة بين النفقات والإيرادات العامة واتجاه قيمة المعامل إلى التناقص باستمرار يؤكد ظهور اتجاه عام لتزايد عجز الموازنة العامة والعكس في حال تزايد قيمة هذا المعامل. **ثانياً: أنواع العجز الموازني:** يمكن التمييز بين عدة أنواع للعجز الموازني، والتي تعتبر أساساً كمقاييس تستخدم لتعريف العجز المالي، وهي: (قدي، 2005، ص ص 206-208)

**1. العجز التقليدي:** ويقصد به الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية. (دراز و أيوب، 2002، ص 198) ويعرف أيضاً على أنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الدين العام، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيله القروض. (كردودي، 2007، ص 135)

**2. العجز الجاري:** ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتركمة من سنوات سابقة. وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري، في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.

**3. العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري وفقاً للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية. إذن:

$$\text{العجز الأساسي} = \text{العجز الجاري} - \text{الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً}$$

**4. العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون، في العادة، بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار. ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية، من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

**5. العجز الشامل:** ويطلق عليه أحياناً العجز الموحد للقطاع العام، ولا يقتصر على تحديد العجز في الجهاز الحكومي للدولة، وإنما يشمل بالإضافة له جميع الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الحكومات المحلية والمؤسسات



والهيئات اللامركزية والمشروعات المملوكة للدولة، بحيث يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع موارد الحكومة والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام. (رمزي، 1992، ص 105)

**6. العجز الهيكلي:** ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات وإنفاقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه. وعليه فإن:

**ثالثا: أسباب العجز الموازني:** يحدث العجز الموازني نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها فيما يلي: (قدي، 2005، ص 205)

**1. مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام:** الجدير بالذكر أن تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول قد ارتبط بعدد من العوامل في مقدمتها: (أيوب، 2000، ص 42-45)

**1. زيادة حجم الدولة واتساع نطاق النشاط العام،** ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، تلبية لمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي اقتضت توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي.

**2. تزايد الإنفاق العسكري،** (الحاج، 2007، ص 06) ولا يخفى أن تزايد مثل هذا النوع من الإنفاق يعد ظاهرة عالمية في ظل تفاقم الصراع والقوى في العالم، ويزداد الأمر خطورة - من منظور قضية العجز المالي في الدول النامية - بسبب انخفاض مواردها المالية أصلا.

**3. انتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية،** ويقصد بالعمالة الحكومية الموظفين والعاملين بالحكومة المركزية والحكم المحلي، فضلا عن القطاع غير المالي، وتتسم تلك القطاعات بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، ويتجلى تأثير هذه الظاهرة في مشكلة عجز الموازنة العامة فيما تحدثه من زيادة في النفقات الجارية من خلال تزايد بند الأجور، مما يزيد من تفاقم عجز العامة للدولة لاسيما في ظل تباطؤ الموارد السيادية للدولة وجمودها.

**4. سياسة التمويل بالعجز،** بحيث تلجأ العديد من الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية، أي للإسراع بعمليات تكوين رأس المال. وذلك عن طريق إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة، وأيضا باللجوء إلى طبع النقود. وذلك على أساس أن هذه الدول توجد بها موارد عاطلة كثيرة. وقد ثبت فشل سياسة التمويل بالعجز في تحقيق أهدافها (زيادة تراكم رأس المال) وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم في كثير من الدول النامية.

**5. أثر التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود.** (كردودي، 2007، ص 139) الأمر الذي دفع بالإنفاق العام للدولة إلى التزايد. بحيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية. كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض

الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات العامة وتنخفض الإيرادات الحقيقية الضريبية للدولة.

**6.** زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي كمفسر لنمو النفقات العامة في غالبية الدول النامية. فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة، فالقوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات الأقساط في باب التحويلات الرأسمالية. وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أدون الخزنة والسندات الحكومية. وفي ضوء تورط كثير من الدول في الاستدانة الخارجية، وبالذات ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا ماليا كبيرا في ظل تزايد معدلات الفائدة العالمية.

**7.** الأثر السلبي الذي تمارسه الصدمات الخارجية في تزايد النفقات العامة، حيث أدى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية إلى الارتفاع شديد الوطأة في أسعار الواردات الضرورية وبصفة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات، خاصة مع تزايد الفجوة الغذائية. وهو ما نجم عنه تزايد مخصصات الدعم الموجه للمنتجات الغذائية المستوردة وكذا الدعم المقدم للصادرات ودعم الائتمان المقدم لقطاع الخاص.

**8.** هذا وتوجد العديد من العوامل والأسباب المهمة، التي أسهمت بشكل كبير في تزايد حجم ومعدل الإنفاق العام وخاصة في الدول النامية على غرار اضطراب نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، وذلك استجابة لضغوط الطلب المحلي، وتمويل ودعم شركات القطاع العام والإنفاق الحكومي المظهري،.... الخ.

**II. مجموعة العوامل المؤدية إلى تباطؤ الإيرادات العمومية:** وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن أن نلاحظ منها ما يلي: (قدي، 2005، ص 206)

**1.** ضعف الجهد الضريبي، الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

**2.** ضعف الطاقة الضريبية، والتي تقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ضعف الطاقة الضريبية في الدول النامية إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخل العالية وأصحاب الثروات للضرائب بسبب نفوذهم السياسي والاجتماعي، وانخفاض الوعي الفردي والمجتمعي وغيرها. (أيوب، 2000، ص 45-46)

**3.** ارتفاع الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة في إجمالي الموارد الحكومية، وذلك بسبب ضآلة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي من جهة، ومن جهة أخرى لسهولة جبايتها ووفرة حصيلتها واتساع نطاق وعائها. أما عن علاقتها بعجز الموازنة العامة فيتمثل في أن هذا النوع من الضرائب ذو أثر تضخمي مزدوج بسبب رفعها

المباشر للأسعار من جهة، وافترض توجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي من جهة أخرى. الأمر الذي من شأنه أن يدفع إلى زيادة معدلات عجز الموازنة من خلال الضغط على النفقات العامة. (أيوب، 2000، ص46)

4. ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية، ناهيك عن غموض بعض القوانين الضريبية والتغيرات الحاصلة فيها.

5. كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

6. اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة. وعوامل أخرى، كجمود الجهاز الضريبي، وظاهرة المتأخرات المالية، ناهيك عن ضعف إنتاجية القطاع الخاص وغيرها من العوامل التي من شأنها التقليل من مصادر تعبئة موارد الدولة.

رابعاً: تأثير تغيرات أسعار الصرف العالمية على موازنات الدول النامية

ويكون ذلك من خلال ما يلي:

1. علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بالمؤشرات العامة للموازنة:

تؤثر التقلبات في أسعار الصرف العالمية على المؤشرات الكلية للموازنة العامة، على النحو التالي: (حمدي، 1998، ص 246-248)

1. علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بالإيرادات العامة:

تتميز الدول النامية بوجود علاقة وثيقة بين الموازنة العامة والقطاع الأجنبي، تتمثل في ارتفاع نسبة الحصيلة الضريبية من الواردات إلى إجمالي الحصيلة، وارتفاع عبء ضرائب المبيعات على السلع المستوردة، وارتفاع نصيب القطاع العام من المنح أو القروض الأجنبية الممنوحة للدولة، وارتفاع نسبة الدين العام الأجنبي الذي تحصل عليه الأجهزة الحكومية أو القطاع العام. وذلك بالإضافة إلى محاولات كثير من الدول النامية عزل الأسعار المحلية لبعض السلع من تغيرات الأسعار العالمية. وبذلك نجد أن ما يزيد على 50% من حصيلة الضرائب في الدول النامية يتحقق من القطاع الأجنبي، بل أن كثير من الدول النامية تحرص على أن تكون ملكية قطاعات التصدير للحكومة أو القطاع العام، وهذا ما يعني أن تغيرات أسعار تصدير سلعها وخدماتها يؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة بالموازنة.

2. علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بالنفقات العامة:

ويلاحظ أن جانب الإنفاق العام بالموازنة العامة يتأثر هو الآخر في ضوء درجة تأثير جانب الإيرادات العامة بالموازنة العامة نتيجة المؤثرات الخارجية من ناحية، كما تتأثر بعض بنود الإنفاق العام التي يترتب عليها خروج مدفوعات بالنقد الأجنبي من الموازنة العامة، مثل السلع الأساسية المستوردة بمعرفة الحكومة، والتي تحصل على دعم لتغطية الفرق بين تكلفة استيرادها وسعر بيعها محلياً. وذلك بالإضافة إلى مدفوعات خدمة

الدين العام الأجنبي والإنفاق على استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لمصانع القطاع العام والنفقات الاستثمارية للمشروعات العامة.

### 3. علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بعجز الموازنة العامة:

ولما كانت الصلة وثيقة بين التغيرات العالمية لأسعار الصرف ونفقات وإيرادات القطاع الأجنبي، فلا بد أن نتوقع وجود علاقة قوية بين تلك الأسعار وعجز الموازنة العامة، الذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية بالموازنة العامة، والذي بدوره يتأثر بالتغيرات العالمية في أسعار الصرف فيما يتعلق بمصادر تمويله الأجنبية. ويبدو ذلك واضحاً في الدول النامية ذات الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي. والتي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي. والتي عادة ما تحدد أسعار صرف لعملاتها أكثر ارتفاعاً من القيمة الحقيقية لها، وتعتمد على المديونية الخارجية بصفة دائمة لمواجهة عجز موازنتها العامة وموازن مدفوعاتها.

### 4. علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بالموازنة العامة من خلال المستوى العام للأسعار:

وتؤثر التغيرات العالمية في أسعار الصرف كذلك على المستوى العام للأسعار المحلي تبعاً لمدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي والسياسة المتبعة في تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية، وأثر المضاربة في أسواق النقد الأجنبي.... الخ، ومن ثم فإن تكلفة الإنتاج والمستلزمات المحلية الصنع تتأثر أيضاً. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على اعتمادات الإنفاق العام بالموازنة وعلى أرباح المنتجين، وبالتالي على حصيلة الدولة من الضرائب. وبذلك تتأثر النتيجة النهائية للموازنة العامة. ومن جانب آخر، ومع تأثر المستوى العام للأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج والدخول، تتأثر مستويات الأجور المحلية ومعدلات الأجور المدفوعة للعاملين بالقطاع العام، وهذا من شأنه أيضاً أن ينعكس في النهاية على الموازنة العامة.

### II. علاقة تقلبات سعر الصرف الأجنبي بمصادر التمويل المحلية والأجنبية لعجز الموازنة العامة

تؤثر التقلبات في أسعار الصرف العالمية على مصادر التمويل الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة على النحو التالي: (حمدي، 1998، ص 299-309)

#### 1. العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الأجنبي والتمويل الأجنبي لعجز الموازنة:

يعتبر التمويل الأجنبي للموازنة العامة من أهم البنود التي تتأثر مباشرة بالتقلبات المختلفة في الأسعار العالمية للصرف، ويتمثل التمويل الأجنبي أو الخارجي بعجز الموازنة العامة في ما تحصل عليه الخزينة العامة من قروض أجنبية، وما تحصل عليه من تسهيلات ائتمانية من الخارج. ويعتمد أثر تقلبات العملات الدولية على عجز الموازنة العامة عبر قناة التمويل الأجنبي، على الأهمية النسبية للقروض والتسهيلات الائتمانية الأجنبية في تمويل عجز الموازنة العامة. ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة، التخفيض الرسمي لقيمة العملة المحلية، الذي من شأنه الرفع من قيمة المصادر الأجنبية بالعملة المحلية بالموازنة العامة. وكذا التعديلات التي تحدث في قيمة العملة من حين لآخر، والتي من شأنها أن

تؤثر على قيمة تسهيلات الموردين الأجانب، والتسهيلات المصرفية التي تستخدم في تمويل العجز الكلي للموازنة العامة، والتي تعقد مع البنوك الأجنبية وغيرها من المؤسسات غير الرسمية والحكومية في الخارج. هذه العوامل كلها من شأنها زيادة أعباء التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة، حال تغير أسعار الصرف العالمية. ويتوقف هذا الأثر على مدى استجابة السلطات الاقتصادية لتحقيق استقرار السعر المحلي للعملة في ضوء التغيرات على مستوى القيمة الحقيقية لها. وعادة ما تكون الديون رسمية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، وتحسب على أساس سعر الصرف المعلن عند عقدها مع الجهات المانحة. أما القروض التي تتأثر قيمة أرصدها خلال فترة السداد بتغيرات سعر الصرف، فعادة ما يتفق على تعديل الأرصدة بنفس نسب التغير في سعر الصرف المتفق على حساب القيمة على أساسه وفقا لما كان يطلق عليه " شرط ضمان الذهب" وقت سريان قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدي الدولي.

## 2. تقلبات سعر الصرف وأعباء التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة:

لمعرفة أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة، لابد من دراسة العلاقة بين تغيرات سعر صرف العملة المحلية وتغيرات أقساط سداد الديون الأجنبية التي تستخدم في تمويل العجز وفوائدها وتوقعاتها خلال السنوات القادمة. وهذا ما يمكن دراسته من دراسة الأهمية النسبية لمجموع الأقساط والفوائد التي تدفع بمعرفة الخزينة العامة سدادا للقروض المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة إلى إجمالي العجز الكلي. كما ينبغي دراسة مؤشر نسبة الأقساط والفوائد إلى التمويل الخارجي للعجز. مع الأخذ بعين الاعتبار تعديلات سعر صرف العملة المحلية. وغالبا إذا ما تعثر السداد يتم اللجوء إلى إعادة جدولة الديون والتي تؤدي إلى تغيرات مهمة في أصل القروض دون الأقساط أو الفوائد. مما يؤدي في بعض السنوات إلى تجاوز الأقساط والفوائد لقيمة القروض الجديدة في معظم الدول النامية المدينة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

## 3. تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة:

يتمثل التمويل المحلي لمواجهة العجز الكلي للموازنة العامة في القروض التي تحصل عليها الخزينة العامة من الأرصدة الادخارية المحلية، مثل القروض التي تعقدها الحكومة مع البنوك التجارية المحلية وفوائض التأمين الاجتماعي، وشهادات الاستثمار، وصناديق التوفير والبريد والتمويل المصرفي. وتتأثر قيمة هذا النوع من التمويل من خلال تأثير تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية وعلى سعر الفائدة، ومن خلال ما يحدث من إعادة تقييم للأصول الائتمانية المحلية للبنك المركزي والبنوك التجارية، خاصة المطلوبات من القطاعات الحكومية وشركات القطاع العام.

## 4. تغيرات سعر الصرف وعلاقتها بالتمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة:

يعتبر التخفيض الرسمي وغير الرسمي في قيمة العملة المحلية من أم أسباب العجز بالموازنة العامة. ذلك أن تخفيض قيمة العملة له أثر مباشر على ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، ومن ثم زيادة نفقات

الحكومة على المستلزمات السلعية والخدمية، وزيادة أسعار وقيمة الواردات الحكومية من السلع الوسيطة بنسب يمكن أن تفوق معدل نمو الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عجز الإيرادات العامة عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق العام. وفي الحالة التي يحدث فيها قصور وعدم كفاية المصادر الداخلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة، قد تلجأ السلطات النقدية والمالية إلى التمويل التضخمي واستخدام أذون الخزانة العامة لتمويل عجز الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المطلوبات من الحكومة.

### المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

من أجل تقدير أثر تقلبات سعر صرف اليورو دولار على أرصدة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1999-2018، نلجأ في هذه المرحلة المتقدمة من الدراسة إلى أسلوب القياس الاقتصادي، لقياس أثر تقلبات سعر صرف اليورو دولار الحقيقي على المؤشرات العامة للموازنة العامة في الجزائر، المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، وصافي رصيد للموازنة العامة. وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية الملائمة لهذا الغرض.

#### الفرع الأول: منهجية الدراسة وأدواتها

#### أولاً: الطريقة المتبعة ومتغيرات الدراسة

**1. الطريقة المتبعة:** بهدف تقدير أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو على مؤشرات المالية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة آنفاً، تم صياغة هذه العلاقات وفقاً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بالاستعانة ببعض المتغيرات التفسيرية من أجل الحصول على جودة توفيق أكبر ومعنوية كلية للنماذج المراد تقديرها. كما تم الحصول على نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي تعتبر أكثر ملاءمة في هذه الحالة، وينتج عنها مقدرات غير متحيزة وأكثر كفاءة.

**2. التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها:** انطلاقاً من موضوع الدراسة، والأهداف المرجوة منها، تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على مجموعة من المتغيرات بغرض بناء نماذج الدراسة، والجدول التالي يعرض وصف لهذه المتغيرات على النحو التالي:

#### الجدول 1: التعريف بالمتغيرات المستخدمة في النماذج التقديرية

المتغير	الوصف	المصدر
<i>RERus/euro</i>	سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو	OECDstat
<i>Reven</i>	الإيرادات العامة	WEODatabase (Oct2019)
<i>Expend</i>	النفقات العامة	WEODatabase (Oct2019)
<i>BS</i>	تم الاعتماد على رصيد الخزانة العامة كنسبة من <i>GDP</i>	وزارة المالية (DGT)
<i>GDP</i>	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	البنك الدولي (WDI)
<i>GDPHH</i>	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	وزارة المالية (DGPP)

المصدر: من إعداد الباحثين

تجدر الإشارة إلى متغير سعر صرف اليورو دولار الحقيقي، يقصد به سعر صرف الدولار الحقيقي للدولار مقابل اليورو، وقد تم احتسابه على أساس صرب سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل اليورو (عدد الوحدات من الدولار مقابل وحدة واحدة من اليورو) في مؤشر أسعار المستهلك المنسق أو المركب بمنطقة اليورو (HCPI) مقسوما على مؤشر أسعار المستهلك بالولايات المتحدة الأمريكية (CPI). وعلى أساس هذا المفهوم سيتم التعامل مع مفهوم سعر صرف اليورو دولار الحقيقي في باقي أجزاء هذه الدراسة.

### ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة القائمة، وبغرض الإلمام بجوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المحددة في مقدمة الدراسة، وللتحقق من مدى صدق الفرضيات واستخلاص النتائج للإجابة على التساؤل الرئيسي المدرج ضمن إشكالية لدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات، على النحو التالي:

- **المنهج المستخدم:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من أجل دراسة وتقدير النماذج الموصوفة انطلاقا من العلاقات المحددة لطبيعة العلاقة بين مؤشرات المالية العامة وسعر صرف اليورو دولار.
- **البرامج المستخدمة:** من أجل ترتيب وتنظيم البيانات، ويقصد تحقيق خطوات الدراسة تم الاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel 97-2003 لتبويب البيانات الأولية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واستخلاص البيانات الثانوية لبعض المتغيرات. كما تم الاعتماد على برنامج Eviews 9 لتقدير النماذج المصاغة وفقا للطريقة المعتمدة والعلاقة المحددة بين المتغيرات.
- **حدود الدراسة:** تغطي الدراسة زمنيا الفترة 1999-2018، تحت قيد ما هو متاح من البيانات عن مؤشرات المالية العامة سنويا من جهة وانطلاقة تشكل سعر صرف اليورو دولار عام 1999. وتأخذ الدراسة محلها مكانيا بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري.

### ثالثا: توصيف نماذج الدراسة

لدواعي تحليل وقياس أثر تقلب القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة، وبغرض الحصول على نتائج أكثر دقة وتفصيل، ارتأينا تصميم ثلاثة نماذج على صيغة نموذج الانحدار المتعدد، وفقا للصيغ التالي:

#### 1. النموذج الأول (نموذج الإيرادات العامة):

$$\ln Reven_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln RERus_t + \alpha_2 \ln GDPHH_t + \varepsilon_t \dots (1)$$

بحيث:

$\ln Reven_t$ : لوغاريتم إجمالي الإيرادات العامة في الزمن  $t$ ، وهو المتغير التابع.

$\ln RERus_t$ : لوغاريتم سعر صرف اليورو دولار الحقيقي في الزمن  $t$ .

$\ln GDPHH_t$ : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الزمن  $t$ .

$\varepsilon_t$ : بواقي التقدير.

## 2. النموذج الثاني (نموذج النفقات العامة):

$$\text{LnExpend}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{LnRERus}_t + \beta_2 \text{LnGDPHH}_t + \mu_t \dots (2)$$

بحيث:

$\text{LnExpend}_t$ : لوغاريتم إجمالي النفقات العامة في الزمن  $t$ ، وهو المتغير التابع.

$\text{LnRERus}_t$ : لوغاريتم سعر صرف اليورو دولار الحقيقي في الزمن  $t$ .

$\text{LnGDPHH}_t$ : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الزمن  $t$ .

$\mu_t$ : بواقي التقدير.

## 3. النموذج الثالث (نموذج رصيد الموازنة العامة):

$$\text{BS}_t = \theta_0 + \theta_1 \text{RERus}_t + \theta_2 \text{GDP}_t + \delta_t \dots (3)$$

بحيث:

$\text{BS}_t$ : صافي رصيد الخزينة العامة خارج صندوق ضبط الإيرادات، وهو المتغير التابع.

$\text{RERus}_t$ : سعر صرف اليورو دولار الحقيقي.

$\text{GDP}_t$ : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالعملة المحلية).

$\delta_t$ : بواقي التقدير.

رابعا: التوقعات القبلية للعلاقة بين سعر صرف اليورو دولار الحقيقي ومؤشرات المالية العامة في الجزائر

من أجل تحديد التوقعات القبلية لطبيعة العلاقة بين سعر صرف اليورو دولار الحقيقي ومؤشرات المالية

العامة للجزائر، ينبغي في المقام الأول تحليل خصوصية هذه العلاقة من وجهة نظر الاقتصاد الجزائري باعتباره

اقتصادا نفطيا محض. ومن أجل إدراك وفهم آلية وقنوات التأثير والتأثر بين سعر صرف اليورو دولار وهذه

المؤشرات، وجب بالضرورة الوقوف على مجموعة من الحقائق المهمة وتحليلها:

1. يعتبر الاقتصادي الجزائري اقتصادا نفطيا محض، يشكل فيه النفط الخام حجر الأساس في بنيانه الهيكلي،

وأي اضطرابات تحدث على مستوى سوق النفط العالمي بشكل عام، تؤدي بالتبعية إلى اختلالات بالجملة وفي

نفس الاتجاه على كافة مؤشرات التوازن الاقتصادية الكلية، الداخلية منها والخارجية على حد سواء.

2. يتصف الاقتصاد النفطي بسمات محددة، لعل أهمها الارتباط الوثيق بين عجز الميزان الجاري وعجز الموازنة

العامة وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

3. تتخذ العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان الجاري صبغة خاصة في الاقتصاد النفطي، فعجز

الموازنة العامة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، ولكنه ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وعدم قدرة

الحكومة على ضغط هذا الإنفاق. أما بالنسبة للإيرادات العامة بهذا الاقتصاد فهي ترتكز أساسا على العائدات

النفطية، الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد ككل، ولا تتحدد العائدات النفطية بعوامل اقتصادية داخلية،

ولكنها تتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية وتضافر مجموعة من العوامل الخارجية

المعقدة. وبالتالي فإن عائدات النفط، ومن ثم إيرادات الحكومة تعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم به. وبالنظر



إلى العلاقة بين العجزين ومكوناتهما يتضح الارتباط القوي بين إيرادات الحكومة (T) والصادرات (X) والدخل، لذلك تؤول العلاقة بين العجزين إلى العلاقة بين المركبتين المتبقيتين، أي العلاقة بين الإنفاق الحكومي (G) من جهة والواردات (M) من جهة أخرى.

4. لا تعتمد الدول النفطية في تغذية موازنتها الحكومية على الضرائب، ولكن تعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية، وذلك لمحدودية الدور الذي تلعبه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية بهذا النوع من الاقتصادات.

5. يتسم الاقتصاد النفطي في أغلب الأحيان بضيق السوق المحلية، وانعدام شبه كلي لقاعدة إنتاجية محلية صلبة ومتنوعة، ولذلك فهو سوق خصبة وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي (ارتفاع مؤشرات الانفتاح التجاري)، وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد النفطي يتميز بارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي، وهذه الأخيرة تكون في شكل مستوردات من العالم الخارجي (دول الاتحاد الأوروبي مثلا في حالة الجزائر).

6. لا تلعب المتغيرات النقدية كأسعار الصرف في الدول النفطية الدور المنوط بها، والذي تلعبه في غيرها من الاقتصادات المفتوحة (ثابتة إلى حد الجمود أو تتغير من غير ذي أهمية). فأسعار الصرف مثلا شبه ثابتة مقابل الدولار أو حتى إذا تقلبت (انخفاض سعر صرف العملة)، فإن تقلبها يكون غير ذي أهمية في تحفيز الصادرات ومن ثم تعبئة موارد الخزينة العامة، ولا دور لها في التقليل من أعباء الواردات على رصيد الحسابات الخارجية، ومن ثم عبء الإنفاق العام على رصيد الموازنة العامة. ولذلك تحتل العملات القيادية وعملات الدول الشركاء التجاريين مركزا محوريا في هذه الاقتصادات، كالدولار واليورو في حالة الاقتصاد الجزائري.

على ضوء ما تقدم، ولأن العلاقة بين العجزين (الموازني والجاري) منضويان تحت قيد سعر صرف اليورو دولار في حالة الجزائر، فإنه يصبح بالإمكان تصور العلاقة بين سعر صرف اليورو دولار الحقيقي ومؤشرات المالية العامة للجزائر. فمن خلال الارتباط الوثيق بين إيرادات الحكومة والصادرات النفطية، من المتوقع أن يكون للصدمات الايجابية في سعر صرف الدولار أثر مهم وايجابي على الصادرات النفطية، ومن ثم على قيم الإيرادات العامة التقديرية والفعلية. ومن خلال العلاقة الوطيدة بين الإنفاق الحكومي والواردات من جهة أخرى، فمن المنتظر أن لارتفاع القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو تداعيات سلبية معتبرة على تكلفة الاستيراد، ومن ثم ارتفاع في حجم الإنفاق العام. وفي المحصلة نتوقع أن يكون لتحسن القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار دورا مهما في تخفيض عجز الموازنة العامة في الجزائر، تحت قيد معدل نمو الإيرادات العامة أكبر من معدل نمو النفقات العامة.

الفرع الثاني: عرض النتائج ومناقشتها  
 أولاً: عرض النتائج

الجدول 2: نتائج تقدير النموذج الأول [LnReven Model]

Dependent Variable : LnReven			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prop
LNRERUS	1.235166	4.108518***	0.0007
LNGDPHH	0.748828	12.15071***	0.0000
C	1.354877	2.578416**	0.0195
$R^2=92.86\%$	<b>F-stat=110.6010</b>	<b>DW-stat=1.758968</b>	<b>n=20</b>
ملاحظة: (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% (**): معنوي عند 5%، 10% (*) معنوي عند 10%			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول 3: نتائج تقدير النموذج الثاني [LnExpend Model]

Dependent Variable : LnExpend			
Variable	Coefficien	t-Statistic	Prop
LNRERUS	0.595093	3.644837***	0.0020
LNGDPHH	1.031194	30.81016***	0.0000
C	-1.013046	-3.549901***	0.0025
$R^2=98.55\%$	<b>F-stat =580.8764</b>	<b>DW-stat =1.457407</b>	<b>n=20</b>
ملاحظة: (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% (**): معنوي عند 5%، 10% (*) معنوي عند 10%			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج الثالث [BS Model]

Dependent Variable : BS			
Variable	Coefficien	t-Statistic	Prop
RERUS	-17.19794	-3.368148***	0.0037
GDP	-8.38E-07	-5.838362***	0.0000
C	21.06009	3.480851***	0.0029
$R^2=78.23\%$	<b>F-stat =30.54097</b>	<b>DW-stat =1.340689</b>	<b>n=20</b>
ملاحظة: (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% (**): معنوي عند 5%، 10% (*) معنوي عند 10%			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثانياً: التقييم الإحصائي للنماذج المقدرّة: من أجل اعتماد النتائج المتوصل إليها من تقدير النماذج الثلاثة السابقة وقبولها كأساس في التحليل، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية الضرورية للتأكد من مدى جودة هذه التقديرات وخلوها من أية مشاكل في القياس. فالبيانات المدرجة بالجدول (2)، (3)، (4)، تشير إلى ما يلي:

1. اختبار جودة التوفيق ( $R^2$ ):

- **النموذج الأول:** تشير قيمة معامل التحديد إلى وجود قدرة تفسيرية عالية للنموذج، بحيث بلغت قيمته ( $R^2=0.9286$ )، وهذه القيمة تفيد بأن المتغيرات المستقلة تفسر (92.86%) من التغيرات التي تحدث على مستوى الإيرادات العامة، أما النسبة المتبقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.
- **النموذج الثاني:** بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.9855$ )، وهذه النتيجة تفيد بأن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر ما نسبته (98.55%) من التغيرات في قيمة النفقات العامة، أما النسبة المتبقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج. ومن ثم فإن النموذج يتميز بقدرة تفسيرية عالية.
- **النموذج الثالث:** بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.7823$ )، وهذه القيمة تفيد بوجود خاصية جودة التوفيق للنموذج المقدر، كما تفيد بأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (78.23%) من التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة، أما النسبة المتبقية فهي تعود إلى متغيرات أخرى غير متضمنة بالنموذج.

## 2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج [Fisher Test]:

- **النموذج الأول:** بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة [F-stat=110.6010]، وهي مرفقة بقيمة احتمالية قدرها [Pro=0.000]، أي أنها معنوية عند مستوى [5%]. مما يعني ضمناً بأن  $[F_{stat} > F_{tab}]$ . وهذه النتيجة تشير إلى معنوية المعلمات مجتمعة، أو على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.
- **النموذج الثاني:** تشير نتيجة هذا الاختبار إلى معنوية المعلمات مجتمعة، ذلك أن إحصائية فيشر المحسوبة بلغت [F-stat=580.8764] معنوية عند مستوى [5%]، بمعنى أن  $[F_{stat} > F_{tab}]$ ، بحيث بلغت قيمتها الاحتمالية [Pro=0.000]، وهي أقل من [0.05]. وهذا دليل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.
- **النموذج الثالث:** يتبين من خلال نتيجة هذا الاختبار بأن إحصائية فيشر قدرت [F-stat=30.54097]، وهي مرفقة بقيمة احتمالية قدرها [Pro=0.000]، أي أنها معنوية عند مستوى [5%]، أي أن  $[F_{stat} > F_{tab}]$ ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

## 3. اختبار معنوية المعلمات المقدر [Student Test]:

- **النموذج الأول:** تشير نتائج هذا الاختبار انطلاقاً من نتائج الجدول (2)، أن:
  - معلمة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات [LNNGDPHH] موجبة (علاقة طردية مع LnReven) ومعنوية إحصائياً، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر عند مستوى معنوية [5%]، مما يعني ضمناً أن  $[t_{cal} < t_{tab}]$ ، بدليل أن القيمة الاحتمالية المرفقة بقيمة t المحسوبة بلغت [P-value=0.000]، وهي أقل من [0.05].
  - معلمة سعر صرف اليورو دولار الحقيقي [LNRERUS] تحمل إشارة موجبة (علاقة طردية مع LnReven)، وتختلف جوهرياً عن الصفر، مما يعني ضمناً أن  $[t_{cal} < t_{tab}]$ ، بمعنى أنها معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى [5%]، ذلك أن القيمة الاحتمالية لها [P-value=0.0007] أقل من [0.05].

- **النموذج الثاني:** بالنظر إلى نتائج الجدول (3)، وبالاستناد إلى اختبار ستيودنت نجد بأن:
    - معلمة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات [LNNGDPHH] موجبة (علاقة طردية مع LnExpend ومعنوية إحصائياً، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، مما يعني ضمناً أن  $t_{cal} < t_{tab}$ ، بدليل أن القيمة الاحتمالية المرفقة بقيمة t المحسوبة بلغت [P-value=0.0000]، وهي أقل من [0.05].
    - معلمة سعر صرف اليورو دولار الحقيقي [LNRERUS] تحمل إشارة موجبة (علاقة طردية مع LnExpend)، وتختلف جوهرياً عن الصفر، مما يعني ضمناً أن  $t_{cal} < t_{tab}$ ، أي أنها معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ذلك أن القيمة الاحتمالية لها [P-value=0.0020] أقل من [0.05].
    - **النموذج الثالث:** يتضح من خلال نتائج الجدول (4) أن:
      - معلمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [GDP] موجبة (علاقة عكسية مع BS) ومعنوية إحصائياً، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، مما يعني ضمناً أن  $t_{cal} < t_{tab}$ ، بدليل أن القيمة الاحتمالية المرفقة بقيمة t المحسوبة بلغت [P-value =0.0000]، وهي أقل من [0.05].
      - معلمة سعر صرف اليورو دولار الحقيقي [RERUS] تحمل إشارة سالبة (علاقة عكسية مع BS)، وتختلف جوهرياً عن الصفر، مما يعني ضمناً أن  $t_{cal} < t_{tab}$ ، بمعنى أنها معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، ذلك أن القيمة الاحتمالية لها [P-value =0.0037] أقل من [0.05].
- ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لبواقي التقدير (التقييم القياسي):** وتتعلق أساساً باختبار الارتباط الذاتي لأخطاء التقدير، اختبار عدم تجانس التباين للأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء. أما عن نتائج هذه الاختبارات بالنسبة للنماذج الثلاث المقدر، فكانت على النحو التالي:

**الجدول 5: الاختبارات التشخيصية لبواقي تقدير النموذج الأول (LnReven Model)**

Test	Statistic	Value	Probability
Breusch-Godfrey Serial	F-statistic	[1]: 0.116404	0.7374
Correlation LM Test		[2]: 0.351622	0.7092
	Obs*R-squared	[1]: 0.144455	0.7039
		[2]: 0.895668	0.6390
Heteroskedasticity Test:	F-statistic	2.305164	0.1301
Breusch-Pagan-Godfrey	Obs*R-squared	4.266782	0.1184
Normality (Jarque-Bera)	Jarque-Bera	3.063841	0.216120

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

**الجدول 6:** الاختبارات التشخيصية لبواقي تقدير النموذج الثاني [LnExpend Model]

Test	Statistic	Value	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic	[1]: 0.686503	0.4195
		[2]: 1.186030	0.3325
	Obs*R-squared	[1]: 0.822824	0.3644
		[2]: 2.730892	0.2553
Heteroskedasticity Test:	F-statistic	0.488557	0.6219
Breusch-Pagan-Godfrey	Obs*R-squared	1.087063	0.5807
Normality (Jarque-Bera)	Jarque-Bera	0.998473	0.606994

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

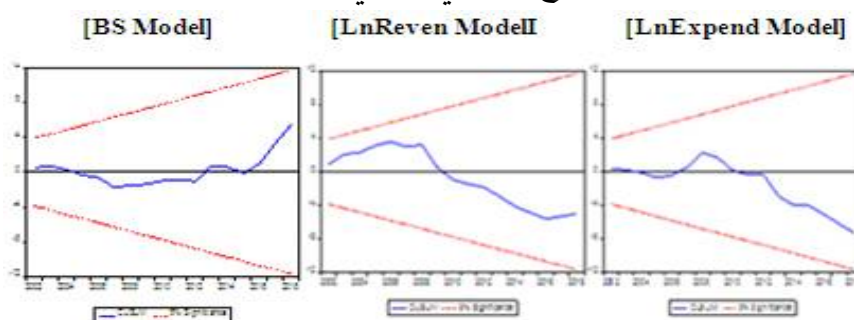
**الجدول 7:** الاختبارات التشخيصية لبواقي تقدير النموذج الثالث [BS Model]

Test	Statistic	Value	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic	[1]: 1.247357	0.2805
		[2]: 1.738619	0.2094
	Obs*R-squared	[1]: 1.446432	0.2291
		[2]: 3.763808	0.1523
Heteroskedasticity Test:	F-statistic	0.024126	0.8784
ARCH	Obs*R-squared	0.026926	0.8697
Normality (Jarque-Bera)	Jarque-Bera	0.060387	0.970278

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

بالنظر إلى الإحصائيات المحسوبة، والموضحة بالجدول (5)، (6)، (7)، يتبين جليا سلامة النماذج الثلاثة وخلوها من أية مشاكل قياسية، من حيث عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي حتى الدرجة الثانية، وذلك استنادا إلى نتائج اختبار (Breusch-Godfrey LM Test)، وكذا انتفاء فرضية اختلاف التباين للبواقي بالنماذج الثلاثة بالاعتماد على نتائج اختباري (Breusch-Pagan-Godfrey) و (ARCH Test)، كما إن بواقي التقدير موزعة توزيعا طبيعيا في النماذج السابقة، انطلاقا من نتائج اختبار (Jarque-Bera).

4. اختبار الاستقرار الهيكلي: بغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وكذا استقرار المعلمات المقدرة في المدى الطويل، لأبد من استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test)، والشكل التالي يوضح نتيجة هذا الاختبار.

**الشكل 1:** اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM Test)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته جليا من خلال الشكل البياني أعلاه. وعليه يمكن القول بأن المعلمات في النماذج الثلاثة مستقرة على طول فترة الدراسة.

**رابعا: مناقشة النتائج (التفسير الاقتصادي):** على ضوء نتائج تقدير نماذج الانحدار المتعدد السابقة، والتي كان الهدف منها قياس أثر تقلبات القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على كل من الإيرادات العامة، النفقات العامة، ومن ثم تقدير الأثر النهائي على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، وجد بأن:

**النموذج الأول:** من خلال نتائج تقدير نموذج الإيرادات العامة، يتضح بأن لهذه الأخيرة علاقة طردية مع سعر صرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو، كما أن الإيرادات العامة تعتبر مرنة بنسبة عالية للتقلب في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو، بحيث قدرت هذه المرونة بحوالي (1.23)، أي أن الزيادة في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو (سعر صرف اليورو دولار الحقيقي) بنسبة (1%)، تزيد من قيمة الإيرادات العامة بنسبة (1.23%). وهذه النتيجة تعتبر مقبولة وتتفق إلى حد كبير مع الواقع الاقتصادي، وكذا طبيعة وخصوصية الاقتصادي الجزائري، باعتبار هذا الأخير اقتصادا نفطيا بامتياز، تشكل فيه إيرادات النفط الخام (الجبابة البترولية) النصيب الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، ومن المعلوم بأن النفط مسعر بالدولار في سوقه الدولية، وعند الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الارتباطية الوطيدة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام، وارتفاع درجة حساسية هذا الأخير للتقلبات الدورية في القوة الشرائية للدولار، فإن هذه النتيجة تعتبر منطقية إلى حد بعيد. فانطلاقا من تحقق علاقة طردية بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار الأمريكي، فإن ذلك يعني أن ارتفاع القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حقيقي في قيمة برميل النفط الخام المصدر، وعلى هذا الأساس من المتوقع حدوث زيادة حقيقية مماثلة في كل من إيرادات الجبابة البترولية، والإيرادات العامة بالتبعية في الجزائر.

في حين قدرت مرونة الإيرادات العامة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي قطاع خارج المحروقات بحوالي (0.75)، والعلاقة بينهما ايجابية - بما يتفق ومضمون النظرية الاقتصادية - بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة بنسبة (0.75%).

**النموذج الثاني:** أثبتت نتائج التقدير بأن القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو كان لها أثر ايجابي على قيمة الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، بحيث قدرت مرونة النفقات العامة لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل اليورو بحوالي (0.59)، بمعنى أن الزيادة في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو بنسبة (1%) أدت إلى زيادة النفقات العامة بحوالي (0.59%). وهذه النتيجة تعتبر منطقية أيضا، ويمكن تبريرها أخذا بالاعتبار أمرين مهمين: أولهما، وهو الأهم، أن حجم الإنفاق العام يعتمد بشكل أساسي على حجم الإيرادات العامة للدولة (المتحصلات والمخزون من النقد الأجنبي)، وطالما أن التحسن في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو تحسن

من قيمة الإيرادات العامة، فإن ذلك بالتعدي يؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العام بجوانبه المختلفة. وثانيهما، حتمية الإنفاق العام، لمواجهة وتغطية الطلب المحلي المتزايد بشكل مستمر. وتجدر الإشارة أن الاستيراد هو أهم أوجه الإنفاق العام في الجزائر - في ظل ضيق السوق المحلية وشبه انعدام للمنتج المحلي - حيث أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق ينصرف في شكل واردات سلعية وخدمية من العالم الخارجي (دول الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، فـدول آسيا)، ليؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تسرب النقد الأجنبي نحو الخارج من جديد. ومن ثم، يمكن القول بأن تحسن قيمة الدولار (تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة) مقابل اليورو (سلع مستوردة أرخص، في حالة بقاء كل العوامل على حالها)، ستحفز على المزيد من الإنفاق العام الجزائري.

في حين أثبتت النتائج بأن مرونة الإنفاق العام للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات قدرت بحوالي (1.03)، بمعنى أن الزيادة في الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة (1%) أدت إلى زيادة الإنفاق العام بشكل كبير بنسبة (1.03%). وهذا ما كانت تصبو إليه الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية الثالثة، بحيث ركزت كل جهودها من أجل تحقيق نمو مرتفع في القطاعات الاقتصادية من غير المحروقات. ولعل معدلات نمو نفقات التجهيز لاسيما في الفترة من 1999-2008 أكبر دليل على ذلك والتي تزامنت مع برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي. وظلت هذه الزيادة في الإنفاق مستمرة حتى بعد تراجع أسعار النفط بعد عام 2009 إلى غاية الانهيار الكبير للأسعار عام 2014. إلا أن كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لم تخلصها من التبعية المطلقة للمحروقات. بدليل تدهور كافة مؤشرات المالية العامة لمجرد تدهور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عام 2014.

**النموذج الثالث:** تشير نتائج التقدير الموضحة بالجدول (4)، إلى تحقق علاقة عكسية بين سعر صرف اليورو دولار الحقيقي، ورصيد الخزينة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين وجود مرونة عالية لرصيد الخزينة العامة نتيجة للتغير في القيمة الحقيقية للدولار مقابل اليورو، وقدرت بحوالي (17.2). أي أن حدوث صدمة ايجابية في القيمة الحقيقية للدولار مقابل اليورو بنسبة (1%) نتج عنها انخفاض في رصيد الخزينة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض العجز/GDP) بشكل كبير بنسبة (17.2%). وهذه النتيجة تتفق تماما مع النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد كان تأثيره ايجابيا على عجز الخزينة العامة، وبمرونة قدرت بحوالي (-8.38).

## خاتمة

حاولنا من خلال الفصل تقدير أثر تقلب القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات التوازن الداخلي، المتمثلة في مكونات الموازنة العامة. وقد اتضح من خلال نتائج التقدير بأن تقلبات سعر صرف اليورو دولار لها تأثير واضح على مستويات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة الجزائرية، ومن ثم رصيد الموازنة العامة. ويتوقف هذا التأثير -كما لاحظنا- على تقلبات أسعار النفط الخام في المقام الأول من جانب الإيرادات العامة، ومن ثم فاتورة الواردات من منطقة اليورو بالتحديد من جانب النفقات العامة، في حين يعتمد الأثر النهائي على رصيد الموازنة العامة على مجموع الأثرين السابقين. الأمر الذي يتبين معه بأن التوازن الداخلي (التوازن المالي للموازنة العامة) يبقى مرهونا بعوامل خارجية لا يمكن بأي حال من الأحوال السيطرة عليها ولا التنبؤ باتجاهاتها في المستقبل. وهو ما يعد على درجة عالية من الخطورة طالما بقيت مؤشرات المالية العامة في تبعية مستمرة لتقلبات أسعار النفط الخام

## نتائج الدراسة

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الأساسية التالية:

1. الإيرادات العامة في الجزائر مرنة بشكل ايجابي وكبير لتقلبات سعر صرف اليورو دولار، وقدرت هذه المرونة بحوالي (1.23).
2. تؤدي الزيادة في القوة الشرائية للدولار مقابل اليورو إلى زيادة حجم النفقات الحكومية بمرونة قدرها (0.59).
3. أدت تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار خلال فترة الدراسة، إلى تخفيض العجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (17.2%).

## التوصيات

استنادا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة، وعلى من كونها كانت ايجابية خلال فترة الدراسة، إلا أننا نرى بأنه يتوجب العمل على تحقيق أمرين مهمين:

1. تنويع الاقتصاد المحلي، وذلك لتفادي أية اضطرابات حادة وغير متوقعة في مؤشرات الاقتصاد العالمي بصفة عامة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على خلق قاعدة إنتاجية صلبة، تركز على التصنيع في كافة القطاعات الاقتصادية. ومن خلال التنويع فقط يمكن خلق القيمة المضافة الحقيقية التي من شأنها التقليل من حجم الإنفاق العام على المنتجات المستوردة من ناحية، وتوفير التمويل الكافي وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الاستثنائية المتمثلة أساسا في موارد المواد الأولية من ناحية أخرى. ومن ثم تخفيف عبء العجز الموازني على الاقتصاد المحلي في نهاية المطاف.



2. وجب الاهتمام بسعر صرف العملة المحلية، والسعي للتحكم في تطورها وإعطائها نوعاً من الاستقرار لتصبح قادرة على المنافسة. وهذا باعتبارها واجهة للاقتصاد المحلي التي تعكس حالته الاقتصادية، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوبة والعكس صحيح.

## المراجع :

- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، (2010). الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- حسن الحاج. (2007). عجز الموازنة: المشكلات والحلول. مجلة جسر التنمية، العدد 63، ص ص 1-20.
- مسعود مجبطن. (2013)، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مصطفى محمد عثمان، (2006). أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- Antonio Spilimbergo, Athanasios Vamvakidis, (2000), **Real Effective Exchange Rate and the Constant Elasticity of Substitution**, IMF Working Paper 128, July 2000.
- Turner, P., Jozef Van'tdack. (1997), **Real Effective Exchange Rates** - Bank for International Settlements BIS economic papers, "Measuring international price and cost competitiveness, 128, November 1997.
- أمين صيد، (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. مكتبة حسن العصرية بيروت.
- بلقاسم العباس، (2003). سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، العدد 23، ص ص 1-32.
- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب. (2002)، مبادئ المالية العامة. الإسكندرية: الدار الجامعية..
- حسين راتب يوسف زيان، (1999). عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي. دار النفائس، الأردن.
- زكي رمزي، (1992). الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث. دار سيناء للنشر، القاهرة.
- زهيرة عالمي، (2016)، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية: عرض تجارب دولية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- سميرة إبراهيم أيوب، (2000). صندوق النقد الدولي وفضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.
- صبرينة كردودي، (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر.
- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، (2003). اساسيات الاقتصاد الدولي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، (2011). سعر الصرف ودارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات، دار صفاء، عمان.
- عبد الكريم صادق بركات، (1998). الإقتصاد المالي. الدار الجامعية، الاسكندرية.
- عبد المجيد قدي، (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"، : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- لحو موسى بوخاري، (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
- محمود حميدات، (2005). مدخل للتحليل النقدي (المطبعة الثالثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مظهر سيف أحمد نصر، (2002). التقلب في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل وسبل مواجهته في الإقتصاد الإسلامي (أطروحة دكتوراه). فرع اقتصاد اسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ابراهيم نيفين فرح ابراهيم، (2015). أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، ص ص 95-118.
- عبد العظيم حمدي، (1998)، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء للنشر، القاهرة.